PWWSD

التمكين الاقتصادي للنساء في القطاع الخاص:

التمثيل والمشاركة النسوية في واقع صنع القرار كأداة ضرورية

ورقة سياسات (1):
تعزيز المشاركة الفعالة للنساء في الغرف التجارية والصناعية والتجارية في فلسطين

Fem Pawer
النسوية من أجل حقوق النساء الاقتصادية

KVINNA KVINNA

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
MAS

التمكين الاقتصادي للنساء في القطاع الخاص:

التمثيل والمشاركة النسوية في مواقع صنع القرار كأداة ضرورية

ورقة سياسات (1): تعزيز المشاركة الفعالة للنساء في الغرف التجارية والصناعية والتجارية في فلسطين

منشورات جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

الموقع الإلكترونيّ: www.pwwsd.org

البريد الإلكترونيّ: pwwsd@pwwsd.org

إعداد

MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

فريق البحث:

د. سامح حلاق (رئيس فريق البحث)

أ.أنمار رفيدي أ.مسيف مسيف

مساعدو البحث:

أ.بيسان اطميزة أ.وفاء البيطاوي

فريق المراجعة:

أ. بسمة الناجي أ.آمال خريشة

أعد معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) هذه الدراسة لصالح جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية.

حقوق الطبع محفوظة © جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية 2025

تم انجاز هذا البحث من قبل جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية ضمن برنامج النسوية من اجل حقوق النساء الاقتصادية FemPawer، وبدعم من وزارة الخارجية الهولندية، ولا تعبر الآراء الواردة هنا بالضرورة عن المؤسسات الممولة.

PWWSD

Fem Pawer
النسوية من أجل حقوق النساء الاقتصادية

مقدمة توضيحية

خلال الشهور الخمسة الماضية، أعدّ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) دراسة تفصيلية لصالح جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية (PWWSD)، بعنوان: «التمكين الاقتصادي للنساء في القطاع الخاص: التمثيل والمشاركة النسوية في مواقع صنع القرار كأداة ضرورية».

شملت الدراسة في فصولها الستة العديد من الموضوعات ذات العلاقة بتمكين المرأة، مثل مُشاركة النساء في سوق العمل في فلسطين، وعملهن في القطاع غير الرسمي وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، بالإضافة إلى مُشاركة النساء في مواقع صُنع القرار. كما تناولت الدراسة تحليلاً وصفياً وتشخيصياً لواقع مُشاركة النساء في سوق العمل، وتحليلاً كيفياً لريادة أعمال النساء، وتحليلاً كمياً حول موضوع العنف الاقتصادي، إلى جانب موضوعات أخرى ذات علاقة بتمكين المرأة.

يحتوي أحد فصول الدراسة على شرح مفصل وشامل لنتائج البحث، وسيتم التركيز في كل من الملخصات السياساتية على إحدى محاور الدراسة الأساسية، مع تقديم أبرز التوصيات التي من شأنها تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء.

خلفية مقتضبة

تُعد الغرف التجارية إطاراً تنظيمياً يُمثل القطاع الخاص ويدافع عن مصالحه. ووفقاً لبيانات عام 2019، بلغ عدد أعضائها نحو 77 ألف عضو، منهم حوالي 3,000 آلاف امرأة فقط، أي ما نسبته 4%، بينما انخفض عدد النساء الأعضاء حتى عام 2023 ليصل إلى 2200 عضو. أما على مستوى التمثيل النسوي، فلا تتجاوز نسبة النساء في مجالس إدارة الغرف التجارية والصناعية 1.8%، بينما يُشكل الرجال بقية الأعضاء، وحتى اللحظة، لا يوجد نص قانوني يضمن تمثيل النساء داخل الغرف التجارية، إلا أنه يقترب من التمثيل النسبي في المحافظات المختلفة. تُقدم الغرف التجارية مجموعة من الخدمات للمشاريع النسوية إلا أن عدداً كبيراً من صاحبات الأعمال ما زلن منتسبات إلى الغرف التجارية، أو يترشحن لانتخاباتها في حال كنّ منتسبات. وكون الغرف التجارية هي الجسم التمثيلي لصاحبات الأعمال في القطاع الخاص، ولضرورة فعاليته في حماية صاحبات الأعمال ومنشآتهن. يهدف هذا الملخص السياساتيّ إلى تقديم تصور وتوصيات لآليات تعزيز المشاركة الفعالة للنساء في الغرف التجارية والصناعية في فلسطين وتفعيل دور هذه الغرف في دعم قضايا التمكين الاقتصادي للنساء.

أبرز النتائج والتحديات

كشف التحليل الكيفي في الدراسة عن مجموعة من المُحددات التي تحول دون انتساب النساء إلى الغرف التجارية أو ترشحهن لانتخاباتها. يعود ضعف انتساب صاحبات الأعمال إلى الغرف التجارية إلى عدة أسباب متقاطعة. على الرغم من أن رسوم الانتساب ليست مرتفعة، بالتحديد للمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة، إذ تتراوح ما بين 200-1500 شيكل حسب رأس مال الشركة، أو 20 دينارا للشركات متناهية الصغر ذات رأس مال صفر، إلا أن النساء يعتقدن بأن الغرف التجارية لا تقدم خدمات مُستدامة أو نوعيّة لصاحبات الأعمال، وبالتالي لا ينتسبن لها. بحسب النتائج، فهذه الخدمات تكون في غالبها إما تدريبات متخصصة دون متابعة لاحقة لها، أو فرص للمُشاركة في المعارض لبيع المُنتجات، وبعض الخدمات الأخرى المُجتزأة. ولا تُوفر هذه الخدمات المُقدمة الأُسس اللازمة لتحويل المشاريع من مشاريع اقتصادية في سياق النجاة الاقتصادية في ظل الأزمات، إلى مشاريع قادرة على توفير دخل مُستدام للنساء.

أما على مستوى الترشح لعضوية مجالس الإدارة، فقد أظهرت المقابلات وجود أسباب متنوعة تؤثر في قرار النساء، أبرزها أن المشاركة في الغرف التجارية تعد شكلية وغير فاعلة، وبالتالي لا تُعزز التمكين الاقتصادي للنساء. ويضاف إلى ذلك أن البُنية السياسية للمُجتمع الفلسطيني التي تُعلي من شأن الحزبية في مناحي الحياة المختلفة تُؤثر بشكل كبير على قرار النسوة بالترشح، بينما قد تشعر بعض النساء بالضغط الاجتماعي لعدم الترشح.

كذلك، تُعتبر شروط الترشح إحدى المُعيقات، وبالتحديد رسوم الترشح والتي تُثقل كاهل صاحبات الأعمال اقتصادياً، إذ تبلغ 1000 دينار سنوياً. وتتطلب انتساب النساء للغرف التجارية لمدة ثلاث سنوات متتالية قبل الترشح، على الرغم من أن انتساب النساء مُتذبذب نتيجة ضعف الخدمات المُقدمة.

التدخلات والتوصيات السياساتيّة المقترحة:

1. **صياغة سياسات تشجيعية لانتساب الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة** التي تُديرها النساء، تشمل تقديم خصومات أو إعفاءات على رسوم الانتساب للغرف التجارية، بالإضافة إلى خصومات مرتبطة بالانتساب السنوي المتتالي، لتشجيع انتسابها إلى الغرف التجارية والاستفادة مما تقدمه من شبكة اقتصادية داعمة للنساء الرياديات.

2. **تعديل قانون الغرف التجارية** بما يضمن تعزيز مشاركة النساء في انتخابات الغرف، من خلال اعتماد نظام المُحاصصة (الكوتا) بدلا من التمثيل النسبي، بحيث يُلزم وجود النساء بنسبة 40% من الأعضاء، نظراً لضرورة تقديم دعم نوعي لتشجيع صاحبات الأعمال لإنشاء مشاريع، وضمان ودعم استدامتها.

3. **تطوير الإجراءات والمتطلبات** لانتساب النساء إلى الغرفة التجارية، بما يتناسب مع خصوصية المشاريع النسوية، ومواءمتها باستمرار مع السياق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للنساء لتعزيز انتسابهن للغرف التجاريّة.

4. **عقد جلسات توعوية وتوجيهية** لصاحبات الأعمال المُسجلات في الغرف التجارية لتشجيعهن على الترشح للانتخابات وبيان أهمية دورهن في مواقع صنع القرار، وانعكاس ذلك على تمكينهن الاقتصادي داخل الغرف التجارية وخدماتها.

5. **تعزيز فرص ترشح النساء لانتخابات الغرف التجارية**، من خلال إزالة المُعيقات المالية التي تُعيق ترشح النساء اللواتي يملكن منشآت صغيرة ومتناهية الصغر عبر تخفيض رسوم الترشح بما يتناسب ورأس المال لهذه المنشآت. يُقترح أن تكون رسوم الترشح تتناسب ورسوم الانتساب إلى الغرف التجارية لتعزيز تمثيل صاحبات المُنشآت ذوات الرأسمال المحدود.

6. **تذليل بعض شروط الترشح** مثل شرط الانتساب لمدة ثلاث سنوات متتالية، وذلك بخفضه لسنتين متتاليتين، بالتزامن مع ما تم اقتراحه أعلاه من توفير خصومات تشجيعية للانتساب السنوي المتتالي، لتشجيع النساء على الترشح لتبوء مناصب داخل الغرف التجارية.

7. **توظيف الأفكار الابتكارية** فيما يتعلق بالدعم المُقدم للنساء ليتجاوز البرامج التقليدية والدائمة كتقديم الدورات، والمُشاركة في الأسواق لتشجيع انتساب النساء للغرف التجارية. قد يشمل التحول في نوع الخدمات المُقدمة للنساء فرص تعاون ما بين الغرف التجارية والمؤسسات المالية في القطاع الخاص للعمل على توفير قروض صفرية أو تسهيلات تلائم السياق الاقتصادي والسياسي الفلسطيني للمشاريع النسوية لتوفير المواد الضرورية لاستدامة المشاريع، كالأجهزة والمعدات الأساسية.

8. **تفعيل عمل ودور وحدات النوع الاجتماعي** في الغرف التجارية بالمُحافظات المختلفة لتذليل المخاوف الشائعة التي تمنع النساء من الانتساب، إلى الغرف التجارية، مثل أن الانتساب في الغرف يفرض ضرائب متعددة، مما يثني العديد من النساء عن التسجيل. وقد يكون ذلك دور العديد من الجهات وأولها الجهات النسوية، ومن ثم دور توعوي للغرف التجارية، وخاصة وحدات النوع الاجتماعي في الغرف التجارية.

9. **توسيع دائرة النقاش** في صياغة البرامج النسوية والخدمات التدريبية في وحدة سيدات الأعمال، ليشمل صاحبات الأعمال أنفسهن، وليس فقط الموظفات في اتحاد الغرف التجارية. كما يجب التركيز بشكل خاص على صاحبات المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر من المناطق المهمشة، لتطوير برامج خدماتية تُحاكي واقعهن واحتياجاتهن المتنوعة.

10. **تصميم حملات توعوية** موجهة للرجال حول أهمية المشاركة الاقتصادية والتمثيلية للنساء في الغرف التجارية، وتعزيز الثقة بكفاءاتهن اللازمة لاتخاذ مواقع قيادية في الغرف التجارية للحد من أثر البُنية الاجتماعية والثقافية غير المُشجعة لوجود النساء داخل دوائر صُنع القرار وتعزيز مشاركتهن الفاعلة.

منشورات جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية
الموقع الإلكترونيّ: www.pwwsd.org
البريد الإلكترونيّ: pwwsd@pwwsd.org